مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

فاعِليةُ النُخبُ النِيابية الأكاديمية في مُراقَبةُ السُلطَةُ التنفيذيةُ للجمهورية الإسلامية في إيران 1988–1992

م.م. عبير وفيق شفيق
المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الأولى

أ.د. صباح مهدي رميض
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. النُخب النيابية . ايران

الملخص:

اِستعرضت الدِّراسة أنشِطة وفعاليَّات النُّخبة النِيابيةُ ألأكاديميةُ في مجس الشُورى الإيراني ودورها المؤثِّر في مراقبة مؤسَّسات الدولة ، ولاسِيما السُلطِةُ التِنفِيذيةُ، وتابعت ذلك في سياق ثلاثةُ مباحث رئيسيَّة، تناول الأول (تمهيد) مجلس الشورى والسلطة التنفيذيةُ، والثاني كرَّسَ لمُساهمة النُّخب النيابيةُ الاكاديمية في مراقبة أداء الحكومة ، وسلَّطَ المبحث الثالث الضوء على دَور هذه النُّخب وفاعِليتَها في إستجواب أفراد السلطة التنفيذية في (1988 . 1992)، وأُختتمت بعرض الإستنتاجات والمُقترحات والتوصيات.

المقدمةَ:

أنَ الدورَ النيابيَ الإيرانيَ في مراقبةِ أعمالِ السلطةِ التنفيذيةِ المسؤولةِ عنْ تنفيذِ التشريعاتِ الصادرةِ وتقويمِ وتقييمِ أداءِ أعضائها مهم فهوَ دلالةٌ على كونها سلطةً مستقلةً حياديةً تعملُ على تحقيقِ الأهدافِ المرجوةِ منْ انتخابها. ويتدارسَ البحثُ هذا الموضوعِ وفقَ ثلاثةِ مباحثَ، الأول بعنوانِ مجلسِ الشورى وسلطةِ التنفيذيةِ وفيهِ يتطرقُ لأهمِ موادِ الدستورِ المبينةِ للعلاقةِ بينهما والصلاحياتِ لكلٍ منهما. أما الثاني فيوضحُ بروزُ النخبةِ الأكاديميةِ النيابيةِ في مراقبةِ السلطةِ التنفيذيةِ الإيرانيةِ والمبحثِ الأخيرِ فيبينُ فاعليهِ النخبَ الأكاديميةَ في الاستجوابِ النيابي لأعضاءِ السلطةِ التنفيذيةِ الإيرانيةِ وما يرافقُ ذلكَ منْ دراسةِ وتقييمِ النائبِ الأكاديمي للمواضيعَ المطروحةِ في الاستجوابِ .

أهميةُ الموضوعِ: يسلطُ البحث الضوءُ على الدورِ الأهمِ للسلطةِ التشريعيةِ إلى وهوَ متابعةُ التنفيذِ إذْ إنَ التشريعاتِ مهما كانتْ منْ ثقلها وصداها لابد لها منْ التنفيذِ على أرضِ الواقعِ

لتكونَ ذاتَ نتائجَ ملموسةٍ وهوَ الهدفُ الأولُ والأهمَ كما يؤكدُ البحثُ على دورِ النوابِ الأكاديميِ والذي منْ المفترضِ أنْ يكونَ لشهاداتهمْ الأكاديميةِ دور في عملهمْ النيابيِ ومدى نجاحهمْ في ذلكَ .

إشكاليهِ البحثِ: أهميةُ تنظيمِ وتخصصيهِ العملِ النيابيِ للمساهمةِ في تنميةِ دورِ السلطةِ التشريعيةِ وبالتالي الإسهامُ في زيادةِ فاعليةِ السلطةِ الحاكمةِ وتطويرِ وتنميةِ البلدِ .

فرضيةُ البحثِ: أنَ عملَ النوابِ يكونُ مقسم وفقدَ تخصصُ الأكاديميِ لزيادةِ الانتفاعِ وفاعليةِ العملِ وشموليةِ الحلولِ الموضوعةِ للإشكالاتِ الموجودةِ في الدولةِ وعلى ذلكَ وضعتْ الفرضيةُ الأسئلةَ التاليةَ .

1. ما مدى الفرقِ بينَ دورِ النائبِ الأكاديميِ والنائبِ الغير أكاديميٌ .
2. هلْ الشهادةُ الأكاديميةُ تمنحُ النائبَ المزيدَ منْ الثقةِ في طرحِ آرائهِ والدفاعُ عنْ وجهةِ نظرهِ
3. هلْ ينجحُ النائبُ الأكاديميُ في تقويمِ وتقييمِ الأداءِ الحكوميِ والسياسيِ للبلدِ بشكلِ أفضلَ مما يمكنهُ منْ طرحِ حلولٍ منطقيةٍ قابلةٍ للتنفيذِ أكثر.

تزامنت الدورة الثالثة من مجلس الشورى الإسلامي[1] طوال مدة نشاطها مع وجود إثنين من القادة في جمهورية إيران الإسلامية . الأول هو الإمام الخميني المرشد الأعلى الذي شغل هذا المنصب منذ بداية إنتصار الثورة الإسلامية حتى وفاته (النوري : 2009، 201) . والثاني علي خامنئي ، الذي إنتخب قائداً للجمهورية الإسلامية الإيرانية من بعد وفاة الإمام الخميني (زنجاني: 1994، .73). وأطلق نواب الدورة الثالثة من مجلس الشورى الإسلامي إسم مجلس الإمام على هذه الدورة . وسبب هذه التسمية هو الدور المهم والحاسم للإمام الخميني في تشكيل هذه الدورة النيابية (سلام: شماره 1377. 10). ولاسيما بعد العقبات الكثيرة التي حدثت في الإنتخابات الأولية فكان خطاب الإمام الخميني المهم الموجه للشعب للمشاركة في الانتخابات في تلك الظروف الحساسة من الحرب وتشجيع الناس على المشاركة الفاعلة في الإنتخابات وتوجهات أخرى للبرلمان خلال الدورة الثالثة حتى وفاته (برزين:1377 . ٩٥) .

([1]) يمثل مجلس الشورى الإسلامي في إيران السلطة التشريعية للبلاد ، كما جاء في نص الدستور المادة (58) . وتعد بمثابة مجلس للشعب منتخب بالاقتراع السري والمباشر من طرف المواطنين ، ويكون عمر العهدة النيابة الواحدة أربع (٤) سنوات . يتكون مجلس الشورى الإسلامي من (270) عضوا يمثلون (31) محافظة إيرانية ويزداد العدد بحسب الكثافة السكانية لكل محافظة ،إذ يمثل كل عضو نحو (150) ألف ناخب، أما الأقليات المعترف بها في إيران فهي الزرادشت واليهود والمسيحيون فهي ممثلة بخمسة مقاعد في المجلس . (بيترن ، ٢٠٠٠ . 180) .

أولاً : العلاقات بين المجلس والسلطة التنفيذية:-

وفقًا للمادة (57) من دستور جمهورية إيران الإسلامية (دستور: 1403. 49)، فإن القوى الحاكمة في الجمهورية الإسلامية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية (عكار: 2015. 402). هذه السلطات دائما تكون مستقلة عن بعضها البعض وبالرغم من التفاعل والتعاون فيما بينها إلا أن الهيئة التشريعية متمثلة بمجلس الشورى الإسلامي كهيئة إشرافية رقابية تمتلك سلطة إشراف عالية . ومن أهم مظاهر سلطة المجلس على السلطات الأخرى وبالاخص الحكومة هي الآتية (غافل: 2013. ٧٧؛ الحسيني: 1996 . 15،الدراجي:2021. 513) :-

1. منح الثقة من قبل أعضاء مجلس الشورى الإسلامي للوزراء، فوفقاً للمادة (133) من الدستور ، يجب أن يحصل مجلس الوزراء على الثقة من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي قبل تولي المنصب . كما حدد القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل منهم ويصادق عليه النواب في المجلس (البحراني:2021. 195) .
2. صياغة القوانين التنفيذية، فمن المهام الرئيسية لمجلس النواب هي صياغة القوانين التنفيذية. إذ شرع مجلس الشورى قوانين جديدة في المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية كافة (الطيار:2021. 1132) . ووفقاً للمادة (71) من الدستور يجوز لمجلس الشورى الإسلامي التشريع في جميع الشؤون في الحدود التي ينص عليها الدستور. يجب أن يعتمد مجلس الشورى الإسلامي القواعد الخاصة بتحديد سياسات وبرامج السلطة التنفيذية وذلك من أجل تنفيذها على المستوى الوطني .
3. المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وفقاً للمادة (77) من الدستور، يجب أن يوافق مجلس الشورى الإسلامي على المعاهدات والمقاولات والاتفاقيات الدولية وبروتوكولات التعاون .
4. إقرار الموازنة السنوية للدولة ومراقبة سبل انفقاتها، وفقاً للمادة (52) من الدستور (الصالحي : 2012 . 169)، تعد الميزانية السنوية للدولة بأكملها من قبل الحكومة وتعرض على مجلس الشورى الإسلامي لدراستها ومن ثم إقرارها. وبحسب المادة (55) من الدستور يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق جميع حسابات الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، وسائر الأجهزة التي تستفيد بشكل من الاشكال من الميزانية العامة للدولة بالطريقة التي

يعينها القانون وذلك لكي لا يتجاوز أي مصروف الرصيد المقرر له . ويتم صرف كل مبلغ في الموارد المخصصة له . ويجمع ديوان المحاسبة وفقاً للقانون جميع الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها، ويقدم تقريراً عن كيفية توزيع الميزانية كل عام (الشافعي وعلي: 2018. 370)، بالاضافة الى وجهات نظره الى مجلس الشورى الاسلامي، ويجب أن يوضع هذا التقرير في متناول الجميع (دستور: ۴۵.۱۴۰۳) .

ثانياً: إشراف النخب النيابية الأكاديمية على أداء الحكومة الأيرانية :-

وفقاً للمادة (89) من الدستور، يجوز لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي باستجواب مجلس الوزراء أو أي من الوزراء عند الضرورة . وعلى أساس هذا المبدأ يتم تحديد مدى كفاءة أو عدم كفاءة رئيس الجمهورية من قبل المجلس (شريف:2022. 254) . وتقسيم علاقة مجلس الشورى الإسلامي الثالث بالحكومة في ذلك الوقت إلى جزأين هما:-

1. عهد رئيس مجلس الوزراء مير حسين موسوي .
2. عهد رئيس مجلس الوزراء علي أكبر هاشمي رفسنجاني .

عندما أُفتتح مجلس الشورى الإسلامي الثالث ، كان الخامنئي يشغل منصب رئاسة الجمهورية ومير حسين الموسوي يشغل منصب رئيس الوزراء (ابراهيم: 2016. 2143). وفي كلمة له القاها الخامنئي في حفل إفتتاح مجلس الشورى الثالث أعرب عن آرائه ومطالبهُ من المجلس الثالث. وفي أول رد فعل له على ذلك أشار رئيس الوزراء مير حسين الموسوي أثناء تقديمه التهنئة بافتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي إلى رسالة الإمام الخميني التي وجهها إلى المجلس ومنها: "إن التوجه نحو خدمة المحرومين والضعفاء يمكن أن يأخذ بعداً أوسع وأعمق من خلال تعاون وتوافق الحكومة مع البرلمان ويمكن أن يؤدي إلى تطبيق الشعارات الأساسية للثورة بشكل أسرع". وتحدث عن إزالة العراقيل الإدارية وعلاقتها بمجلس النواب: "يمكن إزالة العراقيل الإدارية بواسطة إتخاذ مسار منطقي ومقبول ويتم ذلك من خلال إنشغال مجلس الشورى في القضايا الرئيسية والأساسية وترك المجال للقائمين على تنفيذ الشؤون غير الأساسية وخلق المزيد من التسهيلات لتقديم الخدمات إلى الشعب وتسريع عملية إصلاح النظام الإداري" (كيهان: شماره 13333. 2). وفي ختام هذه الجلسة تم قراءة طلب حكومة مير حسين الموسوي المتضمن مراجعة ثلاثة مشاريع لقوانين تُركت غير مكتملة في الدورة الثانية من مجلس الشورى الإسلامي (پژويآن: 1391 .۶۶) . وأهم تلك المشاريع التي طلبت الحكومة النظر فيها هي: مشروع قانون زيادة رأس مال بنوك الدولة،

قانون ضريبة القيمة المضافة (صميمي :1391. ۴3)، مشروع قانون إنشاء معهد الدراسات السياسية الدولية ، مشروع قانون الخطة الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في جمهورية إيران الإسلامية وقانون العقوبات الإسلامي (دادگر: 1392 . 37)، ومشروع قانون تنفيذ أحكام الدية والقصاص والتي حولت الى اللجان المختصه في المجلس اذ حدد اعضاء فيها مختصين لقراءة مسودة القوانين وتقديم تقرير مفصل عنها وهؤلاء الاعضاء هم كلا من حامل شهادة الدبلوم في القانون من معهد الحقوق في طهران خليل موشح والنائب محمد باقر نوبخت الحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيزلي ببريطانيا والنائب محمد سلامتي الحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والنائب محسن نوربخش الحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا (مشروح: دوره سوم، يکشنبه 29 خرداد 1367 . جلسه‌ی ۵). في جلسة علنية عقدت برئاسة مهدي الكروبي نائب رئيس مجلس النواب، تم مناقشة والتصويت على منح الثقة لرئيس الوزراء حسين الموسوي . ومن مجموع (217) صوتًا كان (204) صوت موافق و(8) أصوات معارضة و(5) امتنعوا عن التصويت. وفي النتيجة ، حصل مير حسين الموسوي على الثقة بأغلبية الأصوات في المجلس (قدس: شماره 144. 7) ، وفي حديثهُ عن العلاقات بين المجلس والحكومة قال مير حسين الموسوي في هذه الجلسة : "إن الحكومة تعّد حق النواب الثوريين في المجلس في إستجواب الوزراء عاملاً مساعداً في إدارة الأمور بشكل جيد وترغب في إخضاع رئاسة الوزراء الى النقد البناء للمجلس من خلال إستحداث منصب مستشار الوزير في الشؤون التنفيذية "(مشروح: دوره سوم، يکشنبه 29 خرداد 1367 . جلسه‌ی هفتم) .

بعد الحصول على ثقة المجلس قام رئيس الوزراء مير حسين الموسوي ونواب المجلس الثالث بتعديل المادتين الأولى والثانية من النظام الداخلي الخاص بمجلس رئاسة الوزراء لإعفائهُ من تقديم حكومتهُ الى المجلس الثالث والحصول على الثقة للوزراء ، وكان قد ورد في هذه الخطة أن المادة (145) من النظام الداخلي لمجلس الشورى الإسلامي (آيين نامه: 1358. 96) ليس بالضرورة تطبيقها في هذه الدورة من المجلس (مشروح: دوره سوم ، يکشنبه 9 تي‌ير 1367. جلسه‌ی 11) .

وفي جلسة علنية لمجلس الشورى الإسلامي يوم چهارشنبه- الأربعاء، تم عرض مقترحات النواب حول تفاصيل خطة تعديل المادة السابعة من اللائحة الداخلية من مجلس الشورى الإسلامي. كما إقترح كلٍ من أسدالله بيات وماجد ألانصاري نائب طهران تعديل مادة واحدة في

هذه اللائحة تسمح لرئيس الوزراء بمواصلة العمل مع نفس الحكومة في المدة التي تسبق الإنتخابات الرئاسية لكن لم يتم التصويت على هذا الاقتراح في مجلس الشورى (مشروح: همان منبع). ثم إقترح نائب آذربيجان شرقي حسن أمينلو تعديل المادة الاولى التي تنص على أن المادة (145) من النظام الداخلي لمجلس الشورى الإسلامي ويجب ألا تكون ملزمة بالتنفيذ حتى يصوت المجلس بالموافقة على خطة التنفيذ الخاصة به (گيهان: شماره13358. 2). ولم تتم مناقشة هذا الإقتراح بسبب عدم وجود معارضة له (الشاوي: 2020. 276) . أخيرًا إقترح علي موحدي الساوجي وهو نائب مركزي تعديلاً ينص على أن أحكام المادة (145) من النظام الداخلي لمجلس الشورى الإسلامي ليس بالضرورة تدخل حيز التنفيذ في الدورة الثالثة بالكامل . وصوت مجلس النواب على الاقتراح وتم الموافقة عليه . إلا أن مجلس الخبراء رفض الخطة معلناً أنها غير دستورية (گيهان: شماره13358. 2) ، وهكذا قدم رئيس الوزرراء مير حسين الموسوي في جلسة علنية للمجلس أعضاء حكومتهُ (مشروح: دوره سوم ، چهارشنبه 22 تيير 1367. جلسه‌ى 21) ، وتم مناقشتها في مجلس النواب الثالث في (1367/6/22 - 13 /9/ 1988) ، وقام المجلس كذلك بمناقشة مسألة منح الثقة الى حكومة موسوي المقترحة فحصل (18) وزيراً من أصل (21) عضواً في الحكومة على الثقة من المجلس . لكن وزراء فيلق الحرس الثوري الإسلامي والزراعة والتعليم لم يحصلوا على ثقة (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 22 شهريور 1367 . جلسه‌ى 27) . كما سنبينها في سياق الجدولين (22) (23) .

الجدول رقم (22) :- المرشحين الوزاراء الحاصلين على ثقة مجلس الشورى[2]

ت	الوزير المرشح	الوزارة	مجموع الاصوات	موافق	معارض	ممتنع	النسبة
1	محمد الفرهادي	وزير التعليم العالي	241	176	53	12	%73
2	محمد جواد الايرواني	وزير الاقتصاد والتجارة	245	175	56	24	%71
3	غلامرضا آقازاده	وزير النفط	244	164	63	17	%67
4	مسعود روغني زنجاني	وزير التخطيط والموازنة	239	192	31	16	%80
5	محمد الري شهري	وزير المخابرات	243	154	66	23	%63
6	محمد حسين جلالي	وزير الدفاع	244	138	29	37	%57
7	علي اكبرحشمتي	وزير الداخلية	245	123	106	6	%50

(2) الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على : همان منبع، دوره سوم، 22 تيير 1367 ، جلسه‌ى 7 ؛ رضا جهان محمدي ، بيشن منبع ، ص247 .

8	محمد رضا آيت اللهي	وزير الثروات والمعادن	241	186	22	33	%77
9	غلامرضا الشافعي	وزير الصناعة	242	134	87	21	%55
10	بهزاد نبوي	وزير الصناعات الثقيلة	244	128	99	17	%53
11	سراج الدين كازروني	وزير الاعمار	245	127	96	22	%52
13	عليرضا مرندي	وزير الصحة	243	124	98	21	%51
13	محمد خاتمي	وزيرالقافة والارشاد الاسلامي	247	175	57	15	%71
14	جواد سرحدي زاده	وزير العمل والشئون الاجتماعية	244	123	97	14	%50
15	علي اكبر ولايتي	وزير الخارجية	238	225	8	5	%95
16	حسن حبيبي	وزير العدل	244	216	14	14	%89
17	محمد غرضي	وزير الاتصالات	242	210	25	7	%87
18	محمد سعيدي كيا	وزيرالطرق والمواصلات	235	166	53	16	%71

الجدول رقم (23) :- المرشحين للوزاره الذين لم يتم التصويت لهم في المجلس[3]

ت	الاسم	المنصب	مجموع الآصوات	موافق	معارض	ممتنع	النسبة
1	محسن رفيق دوست	وزير الحرس الثوري	243	160	98	67	%66
2	عباس علي زالي	وزير الزراعة	246	108	108	30	%45
3	سيد كاظم الاكرمي	وزير التعليم والتربية	242	98	119	25	%41

وفقا للنظام الداخلي لمجلس الشورى الاسلامي ومن اجل الحصول على الثقة كان على الوزراء ان يحصلوا على نصف أصوات مجموع الحاضرين في المجلس وبحسب نتائج التصويت فان ستة مقاعد كانت شاغرة في حكومة مير حسين موسوي، فبقيت وزارات الجهاد للبناء والتجارة والتعليم والحرس الثوري الاسلامي فارغة ، وبالرغم من أن محسن رفيق دوست (علميان: 1400، ج1 . 19)، لم يحصل على ثقة مجلس الشورى الثالث، لكن في (24 شهريور 1367- 28 سبتمبر 1988)، وقع أكثر من (100) عضو من مجلس النواب الثالث

([3]) الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على : (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 22 ش‌هريور 1367 . جلسه‌ی 27 ؛ محمدي:1389. 249) .

خطابا لتقدير جهوده وأنشطته السابقة . و في الجلسة الثلاثون ناقش المجلس الإسلامي الثالث مرة أخرى الوزراء الستة الجدد المرشحين وبعد ذلك تم التصويت لصالح خمسة منهم فقط كما سيوضحه الجدول رقم (24)، أذ لم ينجح هدايت زادة في كسب الثقة لتسنم منصب وزارة التجارة فلم يحضى سوى بـ (94) صوت مؤيد له مقابل (83) معارض و(31) ممتنع من أصل (208) صوت (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 29 ش‌هريور 1367. جلسه‌ی 30) .

الجدول رقم (24) :- المرشحون المصادق عليهم للوزارات الشاغرة [4]

ت	الاسم	المنصب	مجموع الاراء	الموافق	معارض	ممتنع	النسبة
1	علي الشمخاني	وزير الحرس الثوري	218	202	10	2	%93
2	غلامرضا فروزش	وزير الجهاد للاعمار	213	180	15	13	%85
3	بيجن زنكنه	وزير الطاقة	196	177	14	5	%90
4	عيسى كلانتري	وزير الزراعة	215	171	25	19	%80
5	محمد علي النجفي	وزير التعليم والتربية	207	128	49	30	%62

ثالثاً: فاعلية النخب الأكاديمية في الإستجواب النيابي لأعضاء السلطة التنفيذية الإيرانية :-

وجاء بعد ذلك الدور الجديد وهو الإستجواب والتحقيق، من بين وزراء حكومة مير حسين الموسوي إذ تم إستجواب وزير الصناعات الثقيلة بهزاد نبوي في الجلسة رقم (130)، من قبل النائب مير تقى قاضى‌پور نائب آذربايجان شرق ونائب طهران موحدي ساوجي ونائب چهارمحال بختيارى على‌راحم يوسف‌پور ، حول ميزانية الوزارة (مشروح: دوره سوم، شنبه ۲۵ مرداد 1367. جلسه‌ی 130) . وفي الجلسة (133) وبعد خوض المجلس عدة مناقشات حصل على الثقة مرة أخرى بواقع (132) صوت موافق مقابل (71) صوت معارض و(21) صوت ممتنع من أصل (226) مصوت (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 28 مرداد 1367. جلسه‌ی 133). ثم أصدر النواب رسائل جماعية حول رئيس الوزراء مير حسين الموسوي، ومن

([4]) الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على : (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 29 ش‌هريور 1367 . جلسه‌ی 30 ؛ محمدي:1389. ۲۴۹) .

بين هذه الرسائل رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجلسة (64) من المجلس، موضوعها دعم وزير الشؤون الاقتصادية والمالية وحاكم الشريعة في المحكمة الجنائية بخصوص قضية عقوبة مسؤولي مؤسسة النبوة (مشروح: دوره سوم، چهارشنبه 30 آذر 1367. جلسه‌ی ۶۴). وفي خطاب آخر تم قراءته في الجسة (66) موجهة الى رئيس الوزراء حول تحديد سقف خاص في موازنة عام (1989) من أجل ضمان الرفاهية النسبية لشريحة المعلمين(مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 7 دي 1367 . جلسه‌ی ۶۶). وفي ختام الجلسة المفتوحة رقم (130) لمجلس الشورى أكثر من (150) نائباً في مجلس الشورى الإسلامي بعثوا برسالة إلى رئيس الوزراء مير حسين الموسوي يشكرونه فيها على جهوده وخدماته طوال ثماني سنوات(مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 11 به‌من 1367. جلسه‌ی ۷۶) . وقبل هذه الرسالة ، في الجلسة (74) في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي أشاد النواب وشكروا خدمات وزير الشؤون الإقتصادية والمالية ونوابهُ في حكومة موسوي(مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 5 به‌من 1367 . جلسه‌ی ۷۴) . وبعد إنتهاء ولاية مير حسين الموسوي وفي بداية تسنم الرئيس الجديد هاشمي رفسنجاني للسلطة، كتب نواب مجلس النواب رسالة إلى رئيس الجمهورية في الجلسة (132) لمجلس النواب وطالبوه بإبقاء علي أكبر محتشمي وزيراً للداخلية ولم يتم تلبية هذا الطلب وبدلاً من محتشمي تم إختيار عبدالله النوري لوزارة الداخلية(مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 28 مرداد 1368. جلسه‌ی 132) .

في بداية عمل المجلس الثالث إلتقى عدد من النواب رئيس الجمهورية الخامنئي، منهم أعضاء هيئة الإرشاد الإسلامي في مجلس الشورى الإسلامي وأبلغوه بتقرير عن أنشطة هيئة الإرشاد الإسلامي. في هذا الإجتماع ركز رئيس الجمهورية على جهود وأنشطة هيئة الإرشاد الإسلامي التابعة لمجلس الشورى في مختلف المجالات وتواصلها المستمر مع الهيئات التنفيذية ذات الصلة وإهتمام هذه اللجنة بدراسة قضايا الشباب وضرورة العمل الجاد للكتّاب الخطباء والفنانين والاستعانة بالأدوات الفنية لشرح أبعاد وأهداف وإنجازات الثورة قدر الإمكان . وفي نهاية اللقاء قدم محمد علي شهيدي النائب عن أهالي محلات في مجلس الشورى الإسلامي لرئيس الجمهورية تبرعاً بقيمة إثنين مليون تومان لترميم مسجد الأنبياء في طهران (قدس: شماره ۱۶۴ . 7) . كما التقى كلا من سعيد رجائي الخراساني نائب كرمان وعلى‌راحم يوسف‌پور وداود توحيدي نائبي چهارمحال بختيارى ، بالرئيس الخامنئي إذ إطلعوا على أوضاع

دوائرهم ، وقدم رجائي الخراساني عضو لجنة السياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي تقريراً إلى الرئيس حول سياسة إيران الخارجية (مشروح: دوره سوم، سەشنبه 22 تيير 1368 . جلسەى 123) .

وبعد وفاة الإمام الخميني وإختيار علي الخامنئي ؛ لمنصب المرشد الأعلى من قبل مجلس الخبراء، أُجريت إنتخابات الدورة الخامسة لرئاسة الجمهورية في (٦ مرداد 1368- 27 آب 1989) وتم إختيار أكبر هاشمي رفسنجاني رئيسا للجمهورية . وفي أواخر عام (1989) أي قبل إجراء الإنتخابات وقّع (190) نائباً في مجلس الشورى على خطابا يتضمن تقديم الدعم لترشيح هاشمي رفسنجاني لتسنم منصب رئاسة الجمهورية ومن خلاله طالبوا الشعب الإيراني بمنح الثقة لهذه الشخصية (ارسطا: ١٣٩١، ٩٤) . وفي (١٥ مرداد 1368- 6 آب 1989) أعلن علي أكبر محتشمي وزير الداخلية، أنهُ إعتباراً من هذا اليوم سيتم العمل وفق الدستور في البلاد بتعديلات جديدة، وأن تطبيق الدستور وفقا للتعديلات سيكون ضروريا لجميع الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية (كارنامه: 1368، دوره سوم، سال اول. 8) . وهكذا من بعد هذه التغييرات تم حل حكومة مير حسين الموسوي وأدى اكبر هاشمي رفسنجاني اليمين لتسنم رئاسة الجمهورية في مراسيم أجريت في (٢٦ مرداد 1368 - 26 آب 1989) في مجلس الشورى الاسلامي (مشروح: دوره سوم، يکشنبه ٢٥ تيير 1368. جلسەى ١٢٦). وفي جلسة علنية لمجلس الشورى الإسلامي برقم (129) أقيم حفل توديع لهاشمي رفسنجاني من نواب المجلس ، وفي هذا الإجتماع الذي ترأس فيه رفسنجاني الدورة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي للمرة الأخيرة صرح أن الحكومة المقبلة سترحب بإنتقادات مجلس الشورى الإسلامي كلها (مشروح: دوره سوم، سەشنبه 24 تيير 1368. جلسەى 129) . وبالرغم من أن الدورة الثالثة من مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الوزراء برئاسة هاشمي رفسنجاني كانا قد عقداً إجتماعات مشتركة التي أشارا من خلالها إلى ضرورة التنسيق بين الحكومة والمجلس، لكن من بعد هذه الاجتماعات كان كل منهما ينتقد الآخر(مير: ١٣٩٣ . ٥٧) .

إنقسم النواب في الدورة الثالثة من المجلس على مجموعتين حول كيفية التعامل مع حكومة هاشمي رفسنجاني، المجموعة الأولى وتتكون من التيار الأكاديمي الراديكالي وحزب الله، والتي كانت له أغلبية في المجلس وادعوا أنهم بالإضافة إلى دعمهم لحكومة رفسنجاني لديهم بعض التحفظات والإنتقادات حولها.أما المجموعة الثانية او التيار اليميني المتشدد وهوألاقلية

فقد أعلن تأييده لحكومة رفسنجاني وزعموا أن نواب الأغلبية يعتزمون تخريب عمل الحكومة. أن غالبية النواب ولاسيما الأكادميين في المجلس الثالث كان لديهم إنتقادات عبروا عنها من على منبر المجلس إذ وجهوا إنتقادات لحكومة رفسنجاني في مجالات الإقتصاد والسياسة الخارجية . كما إدعى النواب أن السياسات الإقتصادية للحكومة أدت إلى ضغوط شديدة على الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع (عاملى:١٣٨٥ . ٥٦)، وأن الحكومة إنحرفت عن المبادئ الأساسية للثورة في سياستها الخارجية . الا أن الحكومة عدت إنتقاداتهم غير صحيحة وأن وجود التضخم في المجتمع يعود إلى آثار الحرب (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه ٢۴ مرداد 1368 . جلسه‌ى 129) .

ووفقًا للمادة (133) من الدستور يجب تقديم الوزراء إلى المجلس للحصول على الثقة من قبل رئيس مجلس النواب وهو ما تم بعد خطاب موجّه من رئيس الجمهورية رفسنجاني الى رئيس المجلس مهدي كروبي (مشروح: دوره سوم، سه‌شنبه 28 مرداد 1368. جلسه‌ى 132)، وفي الجلسة (132) تم تقديم أعضاء مجلس الوزراء للحصول على الثقة من مجلس الشورى الثالث (مشروح: دوره سوم، چهارشنبه 28 مرداد 1368 . جلسه‌ى 132). كذلك في الجلسة (134) للمجلس قدم هاشمي رفسنجاني الأسس العامة لبرامج ومشاريع الدولة لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي الثالث(مشروح: دوره سوم، شنبه 31 مرداد 1368. جلسه‌ى ١٣۴). وفي الجلسات التي لحقتها ناقش المجلس الإقتراح الذي قدمهُ رئيس الجمهورية. وبدئها بمراجعة الصلاحيات الوزارية لوزراء حكومة هاشمي رفسنجاني ثم إستدعي في الجلسة (136) وتحدث حول كيفية إختيار الوزراء بالاعتماد على المعلومات الشخصية وإجراء المشاورات المكثفة مع المرشد الأعلى وتبادل وجهات النظر مع مختلف المسؤولين في البلاد بما في ذلك ممثلي اللجان البرلمانية والرئيس الأسبق مير حسين الموسوي وأشخاص آخرين من خارج المجلس وهي المعايير والمصادر التي إعتمدها لإختيار وإتخاذ القرار بشأن ذلك، وكان أربعة من الوزراء الذين إقترحهم هاشمي رفسنجاني من نواب المجلس الإسلامي وهم(مشروح: دوره سوم، شنبه ۵ ش‌هريور 1368 . جلسه‌ى ١٣۶) :-

1. حسين كمالي من دائرة طهران الإنتخابية لمنصب وزير العمل والشؤون الإجتماعية .
2. حسين المحلوچي من دائرة كاشان الإنتخابية لمنصب وزير الصناعة والمعادن
3. مصطفى معين نجف‌آبادي ممثل طهران الانتخابية لمنصب وزير الثقافة والتعليم العالي .
4. محسن نوربخش من دائرة طهران الانتخابية لمنصب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .

بعد ثلاثة أيام من المداولة حول الصلاحيات الممنوحة لحكومة هاشمي رفسنجاني منح مجلس الشورى الإسلامي الثقة لجميع الوزراء المقترحين كما توضحه إحصائيات الجدول رقم (24) .

الجدول رقم (24) :- وزراء حكومة رفسنجاني الحاصلين على ثقة مجلس الشورى[5]

ت	إسم المرشح	المنصب	الاصوات			
			الكلية	الموافقة	المعارضة	الممتنعة
1	محمد خاتمي	وزيرالثقافة والارشاد الاسلامي	260	246	10	4
2	پيگـٹ زنگـنه	وزيرالطاقة	257	245	5	7
3	اكبر تركان	وزيرالدفاع	261	242	10	9
4	مصطفى معين	وزيرالثقافة والتعليم العالي	257	137	14	6
5	غلامرضا آقازاده	وزيرالنفط	259	231	18	10
6	محمد الغرضي	وزيرالاتصالات والبريد	257	130	16	11
7	حسين كمالي	وزير العمل والشئون الاجتماعية	258	224	18	16
8	عبدالله النوري	وزيرالداخلية	259	224	20	15
9	محمد سعيدي كيا	وزيرالطرق والمواصلات	258	222	21	9
10	غلامرضا فروزش	وزيرجهاد الاعمار	261	221	30	10
11	محمد هادي نجاد حسنيان	وزيرالصناعات الثقيلة	252	219	26	11
12	محمد رضا نعمت زاده	وزيرالصناعة	261	221	30	12
13	علي اكبر ولايتي	وزيرالخارجية	256	213	35	18
14	اسماعيل الشوشتري	وزيرالعدل	257	209	40	18

[5] الجدول من اعداد الباحثان إعتمادا على : (مشروح: دوره سوم، 7 شهريور 1368 . جلسه‌ى 138 ؛ محمدي:1389. 259) .

15	محسن نوربخش	وزيرالاقتصاد والتجارة	257	209	30	19
16	عيسى كلانتري	وزيرالزراعة	255	186	53	16
17	ايرج فاضل	وزيرالصحة	260	165	86	9
18	محمد علي النجفي	وزيرالتعليم والتربية	258	160	86	12
19	علي فلاحيان	وزيرالمخابرات	255	158	79	18
20	حسين المحلوجي	وزيرالمعادن	257	150	85	22
21	عبدالحسين الوهاجي	وزير التجارة	258	147	93	18
22	سراج الدين الكازروني	وزيرالسكن	256	145	97	14

بعد مباشرة الحكومة لاعمالها بدأت مرحلة جديدة من عمل نواب المجلس الرقابي الا وهو استجواب وزراء الحكومة، والذي بدأ مع زيارة (نيكولاي تشاوتشيسكو Nicolae Ceausescu)[6] الى إيران فاستدعي (84) نائبا ووزير الخارجية الى المجلس على أثر الأحداث التي لحقت تلك الزياره[7]، فحضر الوزير علي أكبر ولايتي في الجلسة العلنية المرقمة (192)، إذ طُلب منه الإجابة من قبل كلا من النائب القانوني ماشاءالله حيدري والنائب محمد أصغري ذو الماجستير في العلوم السياسية والنائب عبدالله حسيني ذو بكالوريوس الاداب وهم اعضاء في لجنة الشؤون القضائية والقانونية، فضلا عن اعضاء من لجنة السياسية الخارجية وهم كلا من سعيد رجائي ومهدي مهدي زاده ومحمدرضا رحيمي، مع تقديم تحليل صحيح للقضايا والمستجدات في رومانيا التي أدت إلى الزيارة الأخيرة للرئيس الراحل الى جمهورية إيران الإسلامية . ورداً على السؤال فقد ذكر ولايتي أننا كنا على علم بالتطورات الاخيرة في رومانيا وقمنا بتقييم إيجابيات وسلبيات هذه الزيارة، ووفقًا لتشخيصنا فإن الايجابيات تفوق

(6) نيكولاي تشاوشيسكو: سياسي روماني شيوعي ولد في كانون الأول عام ١٩١٨ دخل في عضوية الحزب الشيوعي الروماني عام ١٩٣٢ واصبح السكرتير التنفيذي للحزب عام 1960، ثم تمكن من حكم رومانيا حكماً دكتاتورياً حتى عام ١٩٨٩. (عبدالكريم: 2010. 74) .

(7) لقد وصل السيد نيكولاي تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية إلى طهران يوم الاثنين 18 كانون الأول 1989 بدعوة رسمية من الرئيس الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني . وبعد عودة الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو من إيران إلى رومانيا في يوم الجمعة الموافق 22 كانون الأول 1989 ، إندلعت إنتفاضة مفاجئة ضده في رومانيا مما أدى إلى عزله من الحكم بعد توليه السلطة لمدة (24) عام ، وبحسب الإعلام الروماني فقد تمت محاكمة نيكولاي تشاوشيسكو وزوجته وإعدامهما يوم الاثنين 24 كانون الاول 1989. (بيرغيت و هيلدبراندت: 2014 . 8).

السلبيات لهذه الزيارة ، وقال " إن سقوط الديكتاتور الروماني حدث بسرعة كبيرة بحيث كان من المستحيل على أي شخص أن يتنبأ بذلك حتى المنجمين ". ورداً على السؤال الثاني قال السيد ولايتي: "في عام 1988 سافر رئيس إيران آية الله خامنئي إلى رومانيا بدعوة من رئيس رومانيا المخلوع ، وقد وجهت إيران دعوة رسمية لرئيس جمهورية رومانيا تطبيقاً منها للعرف السياسي والدبلوماسي وتمت هذه الرحلة في عام 1989 اي خلال رئاسة السيد هاشمي رفسنجاني "(مشروح: دوره سوم ، سه شنبه 14 ابان 1370. جلسه‌ی 417؛ جمهوري :1370، شماره 3599 . 14) .

وقُدِم للمجلس في الجلسة رقم (313) من قبل تسعة عشر نائب طلبا لاستجواب إيرج فاضل وزير الصحة والتعليم الطبي (سازمان: شماره نظام 12467) . وتم قراءة نص الإستجواب في الجلسة (مشروح : دوره سوم ، سه شنبه ۱۴ اسفند۱۳۶۹. جلسه‌ی 313)، وفي الجلسة (320) حضر إيرج فاضل في تاريخ وأجاب على أسئلة النواب ومن ابرزهم اعضاء لجنة الصحه وهم حسين فروتن ومحمد رضا راه‌چمني وكلاهما يحمل شهادة في الطب البشري وكذلك اعضاء لجنة الميزانية هدايت الله أقايي ومحمد رضا بهمني، وبعد مناقشة لمنح الثقة للوزير مره أخرى حصل من مجموع (246) صوت حصل على (115) صوت معارض و(114) صوت موافق و(17) صوت ممتنع وبذلك لم يتمكن إيرج فاضل من كسب ثقة النواب في المجلس(مشروح: دوره سوم، سه شنبه 23 دی‌ماه ۱۳۶۹. جلسه‌ی 320). وفي جلسة يوم يک‌شنبه-الأحد (۱۳۶۹/7/21 – 1990/10/13) صرح هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية في إجتماع لمجلس الوزراء حول حجب الثقة عن إيرج فاضل : "في الحقيقة نحن خسرنا أفضل الزملاء لدينا في الحكومة وفي الحقيقة تضررنا والامة جراء ذلك نحن نأسف لذلك ونعتقد ان احد اهم المراكز في الدولة الذي يحتاج إلى الكثير من الأعمال الأساسية اصبح محروما منه" . وأكد رئيس الجمهورية على "بالطبع نحن نعطي الأولوية والحق للمجلس حول هذا الاستجواب ونحترم تصويت مجلس النواب" (جمهوري :۱۳۶۹، شماره 3371 . 2) . وفي الجلسة العلنية الـ(343) من مجلس الشورى صوت نواب المجلس لصالح رضا مالك زاده وزيراً للصحة والتعليم الطبي بدلا من إيرج فاضل فمن مجموع (204) صوت تم منحه (124) صوت موافق، و(31) صوتًا معارض وامتنع (24) عضوا عن التصويت(مشروح: دوره سوم، سه شنبه ۱۴ اسفند ۱۳۶۹. جلسه‌ی ۳۴۳) .

وتم إستجواب وزير التربية والتعليم محمد علي النجفقلي في جلسة علنية لمجلس النواب من قبل أعضاء المجلس وتمكن من الحصول على ثقة المجلس مرة أخرى . فمن مجموع (225) صوت حصل على (137) صوت موافق مقابل (77) صوت معارض مع إمتناع (11) نائب عن التصويت(مقابلة : محمد علي النجفقلي . 2022). وفي مقابلة مع صحيفة فيغارو الفرنسية[8] أوضح مهدي الكروبي رئيس مجلس النواب الثالث قضية إستجواب وزراء حكومة هاشمي رفسنجاني بعد أن طرح مراسل فيغارو تساؤلاً حول هذا الموضوع "قُلتم إن مجلس النواب يدعم السيد هاشمي رفسنجاني، لكن القضية تكمن في إستجواب وزيرين تم عزل أحدهم والآخر فشل المجلس في عزلهُ فكيف تفسر ذلك؟"، فأوضح كروبي "بانه يعتقد؛ وبالطبع لا يعني جميع النواب، إن هؤلاء المساكين ليسوا كلهم من أتباع الله ونحن أتباع الله وخدامه نرى أن البعض لا يطيع أوامر الله ، ولا نقول أن كل المجتمع ينصاع لشخص واحد لكن الجميع ينصاع للقيادة" ، ويقصد الغالبية العظمى هي التي تغلب. وفيما يخص الوزراء فقد كان لمجموعة كبيرة من النواب مشكلة مع وزير الصحة . وفيما يتعلق بوزير التعليم كان لدى مجموعة من النواب أيضًا قضايا تتعلق بالإدارة ، التعليم ، وقضايا العزل والتعيين لرؤساء الجامعات (جمهوري :1370، شماره ۳۴۴۶۵ . 2) . وفي ختام الجلسة المفتوحة لمجلس الشورى الإسلامي المنعقده يوم سه‌شنبه-الثلاثاء الموافق (21 أبان 1370 - 13 تشرين الثاني 1991)، كتب (145) نائباً رسالة إلى رئيس الجمهورية يطلبون فيها تقديم وزير التعاون الى مجلس الشورى الإسلامي بأسرع وقت ممكن. وعقب هذه الرسالة وجه هاشمي رفسنجاني في رسالة أخرى تم قراءتها في الجلسة الثامنة من مجلس النواب المنعقده يوم چهارشنبه-الأربعاء الموافق (۴ دی‌ماه 1370 – 25 كانون الثاني 1991) اذ قدم علي غلام رضا شافعي وزيراً للتعاون (مشروح: دوره سوم ، چهارشنبه ۴ دی‌ماه 1370. جلسه‌ی ۴۴۰) ، وفي الجلسة (442) من مجلس النواب تم التصويت علي غلام رضا شافعي وزيرا للتعاون، وفي النتيجة حصل شافعي من مجموع (263) صوتا على (187) مؤيداً مقابل (30) ضده و(10) أصوات ممتنعة، وبذلك حصل وزير التعاون على ثقة مجلس الشورى الإسلامي (مشروح: دوره سوم، چهارشنبه 10 دی‌ماه 1370. جلسه‌ی ۴۴۲) .

([8]) هي من أقدم الصحف الفرنسية، وتعنى الكلمة (الحلاق) . صدرت في باريس عام 1825 بجهود مؤسسها لوبوا توفان سانت آلم .(عبده : ١٩٥١ . 11-23) .

عقد نواب النخبة الاكاديمية في الدورة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي وأبرزهم رحمت الله رحمتى نائب أصفهان وأحمد بلوكيان نائب خراسان ونائبي طهران محمد اصغرى وعلي أصغر نوروزي أكثر من سبع جلسات مشتركة مع حكومة هاشمي رفسنجاني، وهذه الإجتماعات كانت في الاغلب من اجل تعريف الطرفين بآراء بعضها البعض والتنسيق بين مجلس الشورى والحكومة، وكان الاجتماع المشترك الأول لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي مع حكومة هاشمي رفسنجاني إنعقد في (1368/6/28- 19 /9/ 1989) وإستمرت الإجتماعات بشكل متقطع حتى (1370/10/6- 27 /12/ 1991). ومن أهم هذه الجلسات، جلسة يوم چهارشنبه-الأربعاء الموافق (1369/10/7- 28 /12/ 1990)، وكانت جلسة مشتركة لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي مع الرئيس والوزراء والمستشارين ونواب الرئيس في مكتب رئاسة الجمهورية، وخلال الإجتماع الذي إستمر زهاء ثلاث ساعات تحدث عدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي لأول مرة عن الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي في البلاد . ثم شكر مهدي كروبي رئيس الجمهورية لدعوته أعضاء مجلس الشورى وطلب منه التصرف في اللحظات الحاسمة من أجل الحفاظ على الوحدة والقيم الثورية ومواصلة طريق الإمام الخميني . وأشار كروبي إلى أن الوحدة بين الفصائل هي مبدأ قيم في الإسلام، مشدداً على ضرورة منع القوى المعارضة للثورة الإسلامية لانها ستلحق ضرراً بالوحدة وبالتالي ضربة للثورة الإسلامية . وفي نهاية حديثه أعلن رئيس مجلس الشورى الإسلامي إستعداد المجلس لمزيد من التعاون مع الحكومة وأوضح هاشمي رفسنجاني في هذا الإجتماع أن عقد مثل هذه اللقاءات أمراً ضرورياً للغاية (سلام: 1370، شماره 2440 . 3)، كما وأجاب حول وحدة القوى التي إقترحها محمد أصغرى قالاً: "أفضل طريقة للحفاظ على الوحدة والتفاهم هو أن يعبر الناس عن آرائهم بوضوح وأن ينتقدهم الآخرون بطريقة منطقية . يجب أن يكون منبر البرلمان منبرًا للتعبير عن الحقائق وانتقاد الأفعال، لكن لا ينبغي أبدًا أن يتجاوز نطاق التعبير عن الحقائق هذه هي الطريقة التي يمكن بها حماية مصالح الثورة" وفي حديثه عن الوضع الإقتصادي في البلاد ردا على النائب رحمت الله رحمتى قال : "لقد كانت جهود الحكومة في مجال الإنتاج مثمرة، وهذا الامر بالتأكيد سيكون عاملا في تحسين الوضع الاقتصادي". وفي نهاية اللقاء دعا هاشمي رفسنجاني الى المزيد من التعاون بين مجلس الشورى الاسلامي والحكومة لحل مشاكل البلاد (جمهوري: 1369 ، شماره 3333 . 2) .

وعُقدت جلسة مشتركة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى الإسلامي يوم چهارشنبه- الأربعاء (1370/۴/8- 1991/6/29)، وفي ختام الإجتماع شارك هاشمي رفسنجاني ومهدي كروبي في مؤتمر صحفي وأجاب كلٍ منهما على تساؤلات المراسلين حول أسباب عقد مثل هذه اللقاءات المشتركة، فاوضح هاشمي رفسنجاني قائلا : "عادةً وعلى مدار العام تعقد الحكومة مجلس النواب إجتماعات وغالبا ما تكون فعالة ومثمرة، وعقد هذا الإجتماع بمناسبة السابع من خرداد ذكرى إفتتاح مجلس الشورى الإسلامي الذي شارك فيه عدد من الوزراء والمسؤولين التنفيذيين في المؤسسات ومنهم من ألقى كلمة لشرح برنامجه التنموي. كذلك وبشكل متبادل عبر عددً من النواب عن آرائهم وأسئلتهم حول مختلف القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية". وبشأن نتائج هذه اللقاءات قال رفسنجاني : "بشكل عام، أعتقد أن عقد هذا الإجتماع وما يُماثلهُ من إجتماعات يُمكنْ أن يكون مفيدًا ونأمل أن نرى المزيد من المناقشات المخلصة والودية من النواب المختصين والمسؤولين التنفيذيين بالوزارات والدوائر مماثلة الاختصاص مستقبلاً وبمزيد من الوحدة تسر روح إمامنا الراحل وأيضا ندخل البهجة والسرور في قلب المرشد الأعلى" (كيهان:1370، شماره 14328 . 3) . وفي ختام حديثه أشار الرئيس إلى أن في هذا الإجتماع طلبت من النواب والمسؤولين المحترمين زيادة التواصل مع بعضهم البعض من أجل حل المشاكل . وصرح مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي بخصوص عقد الإجتماعات بين أعضاء الحكومة والمجلس قالاً : "لطالما إعتبر مجلس الشورى الاسلامي أن من واجبه الثوري أن يدعم الحكومة، ونعتقد أنه في حال حدث أي خلل في عمله فسيكون بمثابة خيانة للإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ". وشدد على ضرورة خلق جو صحي وودِّي بين النواب المختصين أكاديمياً والمسؤولين التنفيذيين في الدولة وقال: "لقد توصل مجلس الشورى والحكومة إلى إتفاق بهذا الصدد بإذن الله وسوف لن تُثار أي قضايا خلافية. ومن الآن فصاعداً يجب أن يتم العمل بطريقة بناءة وإسلامية لحل المشاكل وكان هاشمي رفسنجاني متعاوناً بهذا الصدد ووافق على ضرورة التنسيق والتعاون مع مجلس النواب" (سلام:1371 ، شماره 244. 2).

وفي ضوء ماتم عرضهُ في الؤتمر الصحفي يمكن فهم الإختلافات بين أعضاء المجلس ومجلس الوزراء؛ أذ إنتقد النواب الأكادميين ومنهم جليل سيدزاده ومحمدرضا امام زاده واقفي وعلي كامياد، بعض تصرفات الحكومة بالتحديد في مجال السياسة الخارجية والإقتصاد ومسألة التضخم المالي في المجتمع، وإعتبروا هذا النقد حقًا قانونيًا للنواب فيما

عّدَ مجلس الوزراء هذه الإنتقادات غير مدروسة وغير منطقية ، كما عّدوها تخريبًا في عمل الحكومة . كما إنتقد أعضاء مجلس الشورى الإسلامي وبالاخص الإقتصاديين ومنهم محمد باقر نوبخت حقيقي نائب گيلان ومحمد سلامتى نائب طهران في كلمة ألقوها أمام مجلس النواب، أداء الحكومة في مجال الإقتصاد والتضخم . وأكدوا أنه يتوجب على الحكومة التنسيق مع مجلس الشورى بهذا الخصوص (رسالت: 1371، شماره 1837. 3 ؛ سلام: 1370، شماره ٥ . 3) .

وفي ايلول من عام (1991) ، إنتقدت هيئة الرئاسة واللجنة الإقتصادية وعلى رأسها عضوها محمد باقر نوبخت حقيقي الأداء الاقتصادي للحكومة. بسبب الإرتفاع الجامح في الأسعار وقلق نواب الشعب في المجلس من إرتفاع تكاليف المعيشة وإرتفاع أسعار السلع المصنعة والخدمات الحكومية، مما أثار إستياء شرائح المجتمع، فطلبت اللجنة الإقتصادية والهيئة الرئاسية بمجلس الشورى الإسلامي من الحكومة التصرف بمزيد من الحذر والتفكير في السياسات الإقتصادية وبعد تنفيذ أي قرار إقتصادي عليها تقييم عواقبه وآثاره العامة وممارسة الرقابة اللازمة . وشدد كروبي على ضرورة خفض الإنفاق الحكومي بالدرجة الأولى وزيادة الخدمات المقدمة للمرافق الترفيهية للشعب ودعم القوة الإقتصادية عند طبقات المجتمع (حمد، علي: 2022 .672)، من خلال إطلاق خطط مساندة وإصدار القوانين اللازمة مؤكدا بأنه يجب على المسؤولين والمؤسسات الحكومية أن تخفض من نفقاتها وإن يكونوا مثالاً يقتدى به في ذلك من خلال تخفيض سقف التكاليف الرسمية والإضافية اقائلاً : "حياتنا وسبل عيشنا كمسؤولين في الدولة يجب أن تكون متساوية مع الضعفاء والأسر المتعففة في المجتمع حتى يكون لدينا دائمًا فهم صحيح وعميق لحياة الناس وأي سياسة تنمية اقتصادية يجب أن تستند إلى تطوير العدالة الاجتماعية وضمانها"(محمدي: 1389 . 269 ؛ جمهوري:1370 ، شماره ۳۴۶۶ . ۴ - ۱۵) .

من جانبهُ إنتقد هاشمي رفسنجاني وبشدة أولئك الذين إعترضوا على الأداء الإقتصادي للحكومة وقضية التضخم قائلاً : " البلد الآن أكثر انفاقاً مما كان عليه أثناء الحرب وفي الميزانية السنوية للدولة خلال الحرب، تم تخصيص خمسين إلى ستين مليار تومان للدفاع في الخطة الخماسية للموازنة الرسمية للدفاع وتم بعدها تخصيص حوالي (30) مليار تومان لميزانية البلاد، منها (20) مليار تومان للنفقات الرسمية والباقي غير رسمي وتم تخصيصه لإعادة إعمار الدمار الناجم عن الحرب. كما تم منح (6،5) مليار تومان لمؤسسة الشهيد

لرعاية أسر الشهداء . وهذا العام تم تخصيص (12) مليار تومان للاسرى"(جمهوري: 1370 ، شماره ۳۴۸۶ .3). كما بين انه سيتم دفع خمسة مليارات تومان لمؤسسة الحرب فهو لم يتخذ أي خطوات غير ضرورية فالموانئ تالفة والمستودعات شبه فارغة وعندما بدأ العمل لم يكن لدى المصانع أي مواد أولية في مستودعاتها، كل هذا بحاجة إلى إعادة توفيره (سلمان: 1998. 10). وزيادة على ذلك ما وقع من حوادث مؤسفة في البلاد، منها زلزال جيلان وزنجان الى جانب فيضان زابل وقضية النازحين. إذ خصص (30) مليار تومان لرفع أنقاض الزلزال فقط وهذا يساوي الميزانية الإجمالية لإعادة إعمار مناطق الحرب (سلام: 1370، شماره 17 . 3) ، وانهى كلامه بالقول: "النتيجة التي أريد ان أصل اليها من حديثي إن توجيه الإنتقادات للحكومة فيما يخص ضعف الإدارة السياسية والتضخم وإرتفاع الأسعار، من الضروري إطلاعكم بهذه الإحصائيات حتى لا تضعف عزيمتكم وتهبط معنوياتكم وحل هذه المشاكل باكملِها يكمن في عملنا معًا فيمكننا أن نصل ببلدنا إلى توازنه المطلوب "(جمهوري: 1370، شماره ۳۴۸۶ .3) .

وتحدث هاشمي رفسنجاني في (1370/۴/22- 13 /1991/7) عن المشاكل الإقتصادية للحصول على المزيد من الثقة في اللجنة الإقتصادية قبل رفع مجموعة المشاريع الإقتصادية إليها قائلا : "من المشاكل الخطيرة في الهيكل الاقتصادي أننا نريد الإنتقال من إقتصاد مركزي مزقتهُ الحرب إلى إقتصاد متوازن في زمن السلم . وفي هذا الطريق نواجه بعض المشاكل الخطيرة ومن بينها سعر بعض البضائع الحكومية " ، أذ تحدث عن إرتفاع أسعار السلع الحكومية واكد سعيهم جميعًا إلى الإصلاح، لكنه يشعر في الاشهر الأخيرة من المجلس الشورى الاسلامي الثالث ركز على موضوع الغلاء . مشيرا بذلك الى إنتقاد هادي الخامنهآى النائب عن مشهد لهاشمي رفسنجاني حيث بقوله "اذا كان لا يعلم أحد فعلاً، على الأقل أنت تعلم وشهدت أن غالبية أعضاء فصيلنا هم من بين الأعضاء الأكثر نشاطا في اللجان النيابية المتخصصة ويقضون معظمهم جهود لحل مشاكل الحكومة وجذب المزيد من التسهيلات والإيرادات لتحرير الحكومة من الإختناقات وقدموا الخطط والمشاريع فقط لإزالة العوائق أمام تقدم حكومتك، الآن هل من العدل ان تأخذ مكبرات الصوت في الدولة والافتراء عليها وتصفهم بالمخربين لعمل الحكومة؟ هل يقضي أصدقاؤك الموجودين هناك الكثير من الوقت في نفس المجلس مثلما يفعل الفصيل المستنير الراديكالي؟ ماذا سيكون جوابكم امام الله والضمائر؟"(سلام: 1370 ، شماره ۳۶ .۴) اذ توصلت الحكومة إلى إستنتاج انه مشكلة بعض

النواب ليس مع الوزراء فقط بل تتعدى ذلك الى العناصر التابعة لهم، وهذا يوصلنا لإستنتاج مفاده أن وجودهم في الحكومة يمثل عقبة أمام تقدمها بحسب رأي اؤلئك النواب، فبين رفسنجاني بانه يمك إخبار الحكومه رسميًا بذلك وهم ببساطة على إستعداد لترك المشهد السياسي بقوله: "عمليًا تبين أن الفصيل الذي يسمى الفصيل المعتدل، لا يريد ترك الصراع سلمياً بل يريد أن يفعل ذلك بقمع وعنف وذلك للقضاء على قوى الفصيل الراديكالي المستنير. لقد حاولتم ربط أكبر نقاط ضعف الفصيل المستنير الراديكالي بآرائهم الإقتصادية، بينما تعلمون جيداً أن عدد كبير من رفقائنا هم من أشد المؤيدين للبرامج الاقتصادية التنمويه لحكومتكم وينتقدون المنفذين فقط" (سلام: 1370 ، شماره ۳۶ . ۴) .

وإتضح من تصريح هاشمي رفسنجاني رداً على تصريحات التيار الراديكالي الإقتصادي وعلى راسهم محمد باقر نوبخت يتضح بأنه مستوعب قضية الغلاء والتضخم والتي كانت محور إنتقادهم الرئيسي لحكومة هاشمي رفسنجاني أثير موضوع تصفية قواهم ورأى تيار الأغلبية في المجلس، إذ أن التيار المعتدل أو التيار الموالي للحكومة أراد إبعادهم من المناصب الرئيسية في النظام والحكومة ، وهو ما رفضه هاشمي رفسنجاني بشدة . كما زعمت غالبية أعضاء مجلس النواب الراديكاليين المستنيرين أن الحكومة لا تتماشى مع الخطة الخماسية الأولى، وطالبوا الحكومة بتنفيذ الخطة الخماسية الأولى بالكامل. وبذلك إشتدت الصراعات بين الحكومة وتيار الأغلبية في المجلس وأصبحت أكثر حدة في نهاية الدورة، وإنتقد الجانبان بعضهما البعض الآخر خلف المنصات (مشروح: دوره سوم، چهارشنبه 22 ابان 1371. جلسه‌ی ۴۸۲ ؛ سلام: شماره ۴۷ . 2-3) .

ووقعت مشادات حتى أن علىأكبر ناطق النوري نائب طهران الذي كان عضو في تيار الأقلية في المجلس الثالث ، كتب في مذكراتهُ عن الخلافات الذي حدثت بين المجلس وحكومة هاشمي رفسنجاني : " الأغلبية في المجلس الثالث الذي كان من الفصيل المعارض لنا دخلوا في صراع قوي مع حكومة هاشمي رفسنجاني حيث وقعت مواجهة بين الطرفين؛ وبما اننا كنا داعمين للحكومة في المجلس لكن هذا لا يعني إننا لم نوجه الإنتقاد للحكومة، إذ إنتقد تيارنا في المجلس حكومة هاشمي لكنهم لم يتسببوا في توتر الوضع او حدوث مواجهة قوية، لكن السادة المحترمين كانوا ينتقدوا بشدة بل يدمروا في كثير من الأحيان لدرجة أنه ذات مرة غضب السيد هاشمي وإستخدم عبارته القاسية [أيها الجبناء]، إذا كانت لديكم اي شكوى في مجلس النواب فتعالوا وإطرحوها ، فأنتم تسببون بازعاج مستمر"(میردار: 1384، ج 2 .

145)، بينما سجل النواب الأكاديميين إنتقادهم لتصريح النوري بقولهم: " كنا قد إنتخبنا نواباً لتمرير القوانين اللازمة وحتى يتمكن مسؤولوا الحكومة المنتخبة من قبل الشعب من القيام بعملهم ، لا أن يقوموا باستخدام المنصة البرلمانية لسب الحكومة وشتمها ولا بعضهم البعض ، هل تعتقدون أن هذا نوع من التمثيل ما كان يرغب به روح الإمام ؟ إذا كان الامام لا يزال حيا في هذا الوقت ، فما مقدار دعمه لهذه الحكومة الحالية ؟"(كيهان: 1371 ، شماره 14437 . 14) .، وكان مجموع الكتب الموجهة من المجلس الثالث اكثر من تسع خطابات الى هاشمي رفسنجاني وتضمنت مواضيع مختلفة عززت بإصدار تشريعات وتقديم مشاريع للقوانين .

الخاتمة :-

تركز الاستنتاج من هذه الدراسة على الدور المهم لمجلس الشورى الإيراني في الإشراف على أداء السلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وتقييم وإبداء الرأي حول أداء أعضائها لإثبات أنه مستقل وحيادي. وبخاصة بواسطة نوابه المختصين اكاديمياً، فهو يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من اختياره وفق مواد الدستور التي تصف العلاقة بينهم وصلاحيات كل منهما. ويبين ظهور نخبة أكاديمية نيابية تسيطر على السلطة التنفيذية الإيرانية. من خلال فعالية النخبة في جلسات الاستماع للتشريعات الحكومية والاستجوابات النيابية لأعضاء السلطة التنفيذية الايرانية، وما يصاحب ذلك من دراسة وتقييم من قبل النائب الأكاديمي للقضايا التي أثيرت خلال الجلسة .

المصادر :-

أولاً: الوثائق المنشورة :-

1) مشروح مذاكرات مجلس شورای إسلامی، دورەی سوم .
2) سازمان نظام پزشکی، دکتر إيرج فاضل،تخصص جراحی عمومی، شماره نظام پزشکی 12467. در سایت:- https://membersearch.irimc.org/
3) دستور جمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة : لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي ، وزارة الإرشاد الإسلامي ، طبع في شركت افست و سهامي ، طهران ، ١٤٠٣ .
4) كارنامه مجلس شورای إسلامی دوره سوم سال اول ، روابط عمومی مجلس شورای إسلامی (ادارة تبليغات وانتشارات) ، چآبخانه مجلس شورای إسلامی ، بهمن 1368.
5) آیین نامه داخلی مجلس شورای إسلامی 1358 ، وزارت ارشاد اسلامي ، چآبخانه مجلس شورای إسلامی ، ١٣٦٠ .

ثانياً: المقابلات :-

- مقابلة للباحثان مع النائب السابق محمد علي النجفقلي في طهران : 2021/12/29 .

ثالثاً: الكتب الفارسية :-

1) ارسطا، محمدجواد ، نگاهی به مبانی تحلیلی نظام جمهوری اسلامی ایران تاملاتی در فقه سیاسی و مبانی فقهی قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران، بوستان کتاب، قم ، ١٣٩١ .
2) برزين، سعيد، جناح بندي سياسي در ايران ازدهه 1360 تا دوم 1376، نشر مركز تهران، تهران ، 1337 .
3) پرويآن، جمشيد ، اقتصاد بخش عمومي (ماليات ها) ، انتشارات جنگل ، 1391 .
4) دادگر، يدالله ، أقتصاد بخش عمومي ، انتشارات دانشكاه مفيد ، قم ، 1392 .
5) صميمي ، احمد جعفري ، إقتصاد بخش عمومي ، جاب 2 ، انتشارات سمت ، تهران ، 1391 .
6) علاميان، سعيد، براى تاريخ مى گويم خاطرات محسن رفيق دوست1368-1357، ج1، انتشارات سورمهر ، 1400 .
7) ميردار، مرتضى، خاطرات حجت‌الاسلام والمسلمين على‌اكبر ناطق نورى، مركز اسناد إنقلاب إسلامى،تهران،چاپ اول، 1384 .

رابعاً: الكتب العربية والمعربية :-

1) بيترن . ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران ترجمة صعيد الصباغ، دار الثقافية للنشر،القاهرة ، 2000 .
2) بيرغيت . ديبر وهيلدبراندت.كورنيليا، من الثورة الى التحالف الاحزاب اليسارية في اوربا ، ترجمة عباب مراد والهام عيداروس ، مكتب شمال افريقيا ، تونس 2014 .
3) النوري ، فاضل ، الامام الخميني (قدس سره) تجسيد الخلق الاسلامي ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية – المعاونية الثقافية ، ايران ، 2009 .
4) زنجاني ، عباس علي عميد ، مفهوم الحاكمية والعلاقة بولاية الفقيه والحريات السياسية ، مجلة التوحيد ، مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، العدد 72 ، آب 1994 .
5) عبده .ابراهيم، دراسات في الصحافة الأوروبية تاريخ وفن ، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة ، ١٩٥١ .
6) الكيالي ،عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .

خامساً: الدراسات والبحوث :-

1) إبراهيم، نبراس خليل، العلاقات الإيرانية السودانية (1985-1989) دراسة تأريخية (مجلة)، مجلة كلية ، التربية للبنات/ جامعة بغداد ، العدد (27)، 2016.
2) البحراني ،امل عباس جبر ، هيكليه النظام السياسي في الجمهوريه الاسلاميه في ايران ، اكليل للدراسات الانسانية(مجلة)، العدد (7) ،العراق، 2021 .
3) الحسيني ، محمد صادق ، صنع القرار في إيران وتركيبة النظام الإسلامي ، شؤون الأوسط (مجلة) ، العدد (54) ، آب 1996 .
4) حمد ، مريوان صابر ،وعلي ، ماردين دلنيا محمد ، الاطار التشريعي لمنح التزامات المرفق العام - دراسة مقارنة ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون/جامعة بغداد، المجلد (37)، العدد (2) ، 2022 .

5) الدراجي ،محسن كاظم مشالي ، مبدا الفصل بين السلطات في المنظور الاسلامي ، اكليل للدراسات الانسانية (مجلة)، المجلد (٢)، العدد (١)، العراق ،2021 .

6) سلمان، ظافر ناظم ، نظره في مستقبل العلاقات العراقية الايرانية ، قضايا دوليه (مجلة)، مركز الدراسات الدولية/جامعه بغداد ، العدد (7)، 1998.

7) الشافعي ، زيد كريم وعلي ،عماد محمد ، ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها ، مجلة العلوم الإقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ،، المجلد (24) ،العدد (105) ، 2018.

8) الشاوي ، سرى حارث ، تطور العلاقة بين القانون واللائحة واثره في قواعد توزيع الإختصاص بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون/ جامعة بغداد، المجلد (35)، العدد (2) ، 2020 .

9) شريف، ميثم حنظل ، اتهام ومحاكمة رئيس وأعضاء السلطة التنفيذية ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون/ جامعة بغداد، المجلد (37)، العدد (2) ، 2022 .

10) الصالحي ، بان صلاح ، الإستثمارات والإعفاءات الضريبية ، مجلة العلوم القانونية ، كليه القانون/جامعة بغداد ، المجلد (27) ، العدد (1) ، 2012، 168 .

11) الطيار ، روافد ، الاثر القانوني لامتناع رئيس الدوله عن تصديق مشروعات القوانين في الانظمه البرلمانيه دراسه مقارنه، مجله اكليل للدراسات الانسانية (مجلة) ،المجلد (٢) ، العدد (خاص بوقائع مؤتمر تونس) ، العراق ، 2021 .

12) عكار ، وسام هادي ، النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للاعوام 1979 - 1996 ، مجلة الآداب، كلية الآداب /جامعة بغداد ، العدد (113) ، 2015 .

سادساً: الرسائل والاطاريح الجامعية :-

- الفارسية :-

1) عاملى، مهآرا ،آثار معاهدات در زمان ومكان در قوه مقننه ومجربه جمهوري اسلامي ايران، واحد تهران مركزى دانشكده حقوق/دانشگاه آزاد اسلامى ١٣٨٥ .

2) مير، مهدي مال، هشت سال رياست جمهورى هاشمي رفسنجاني، دانشكده حقوق وعلوم سياسي/دانشكاه تهران ، ١٣٩٣ .

- العربية:-

1) عبد الكريم ، ازهار عبد الرحمن، العلاقات الامريكية- الصينية دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية/جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠١٠ .

2) غافل ، عبد العظيم كريم ، صانعوا السياسات العامة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد عام 1989 ، رسالة ماجستير ، كليه العلوم السياسية/جامعة بغداد ، 2013 .

سابعاً: الصحف :-

1) جمهوري إسلامي :1370 ، شماره ٣۴۴۶۵ .

2) جمهوري إسلامي :1370، شماره 3599 .

3) جمهوري إسلامي :1369، شماره 3371 .
4) جمهوري إسلامي: 1369 ، شماره 3332 .
5) جمهوري إسلامي:1370 ، شماره ۳۴۶۶ .
6) جمهوري إسلامي: 1370 ، شماره ۳۴۸۶ .
7) جمهوري إسلامي: 1370 ، شماره ۳۴۸۶ .
8) رسالت: 1371، شماره 1837 .
9) سلام: 1370، شماره 1377 .
10) سلام: 1370 ، شماره ۲۴۴۰ .
11) سلام:1371 ، شماره 244.
12) سلام: 1370، شماره ۵ .
13) سلام: 1370، شماره 17 .
14) سلام: 1370 ، شماره ۳۶ .
15) سلام: 1370 ، شماره ۳۶ .
16) سلام: 1370شماره ۴۷ .
17) قدس: 1370 ، شماره ۱۴۴ .
18) كيهان: 1370، شماره 13333
19) كيهان: 1370، شماره13358 .
20) كيهان:1370، شماره 14328 .

Sources :-

First: Published documents:-

1. Annotated deliberations of the Islamic Council، the third period
2. Medical System Organization، Dr. Iraj Fazel، specialty of general surgery، medical system number 12467. On the website:- https://membersearch.irimc.org/
3. Report card of the Islamic Council of the third period of the first year، public relations of the Islamic Council (advertisement and communication department)، the library of the Islamic Council، February 1368.
4. The Constitution of the Islamic Republic of Iran، translated by: a committee assigned by the Ministry of Islamic Guidance، Ministry of Islamic Guidance، printed by Afst and Sahami Company، Tehran، 1403.
5. The Internal Regulations of the Islamic Council 1358، Ministry of Islamic Guidance، Islamic Council Chamber، 1360.

Second: Interviews:-

- Interview by the researchers with former MP Muhammad Ali Najafqli in Tehran: 12/29/2021.

Third: Persian books:-

1. Alamian، Saeed، I say for history، the memoirs of Mohsen Rafiq Dost، 1357-1368، Volume 1، Surmehr Publications، 1400.
2. Arista، Mohammad Javad، A Look at the Analytical Foundations of the Islamic Republic of Iran، Reflections on Political Jurisprudence and the Jurisprudential Foundations of the Constitution of the Islamic Republic of Iran، Bostan Kitab، Qom، 2011.
3. Barzin، Saeed، Political factionalism in Iran from 1360 to the second decade of 1376، Tehran Center Publishing، Tehran، 1337.
4. Dadgar، Yadullah، Public Sector Economy، Mofid University Press، Qom، 2012.
5. Mirdar، Morteza، Memoirs of Hojjat-ul-Islam wal-Muslimin Ali Akbar Natiq Nouri، Islamic Revolution Documentation Center، Tehran، first edition، 1384.
6. Paroyan، Jamshid، Public Sector Economics (Taxes)، Jungle Publications، 2011.
7. Samimi، Ahmad Jafari، Public Sector Economics، Job 2، Samit Publications، Tehran، 1391.

Fourth: Arabic and Arabized books:-

1. Al-Kayyali، Abdel-Wahhab، The Political Encyclopedia، Part 6، The Arab Foundation for Studies and Publishing، Beirut، D. T.
2. Al-Nouri، Fadel، Imam Khomeini (may God sanctify his secret)، the embodiment of Islamic creation، the International Council for the Proximity of Islamic Schools of Thought - Cultural Assistance، Iran، 2009.
3. Birgitte. Deber and Hildebrandt. Cornelia، From the Revolution to the Alliance of Leftist Parties in Europe، translated by Abab Murad and Elham Aidaros، North Africa Office، Tunisia 2014.
4. Zanjani، Abbas Ali Amid، The Concept of Governance and the Relationship with the Guardianship of the Jurist and Political Freedoms، Tawhid Magazine، Islamic Thought Foundation، Tehran، No. 72، August 1994.

Fifth: Studies and research-:

(1Ibrahim، Nibras Khalil، Iranian-Sudanese Relations (1985-1989)، a historical study (magazine)، College Journal، Education for Girls/University of Baghdad، Issue (27)، 2016.

(2Al-Bahrani، Amal Abbas Jabr، The Structure of the Political System in the Islamic Republic of Iran، Iklil for Humanitarian Studies (Journal)، Issue (7)، Iraq، 2021.

(3Al-Husseini، Muhammad Sadiq، Decision-making in Iran and the structure of the Islamic regime، Affairs of the Middle East (magazine)، Issue (54)، August 1996.

(4Hamad، Mariwan Saber، Ali، Mardin Delnia Muhammad، the legislative framework for granting public utility obligations - a comparative study، Journal of Legal Sciences، College of Law/University of Baghdad، Volume (37)، Issue (2)، 2022.

(5Al-Daraji، Mohsen Kazem Mashali، The principle of separation of powers in the Islamic perspective، . Iklil for Humanitarian Studies (Journal)، Volume (2)، Issue (1)، Iraq، 2021.

(6Salman، Zafer Nazim، A Look at the Future of Iraqi-Iranian Relations، International Issues (Journal)، Center for International Studies/University of Baghdad، Issue (7)، 1998.

(7Al-Shafi'i، Zaid Karim and Ali، Imad Muhammad، value-added tax، its concept and organization، Journal of Economic and Administrative Sciences، College of Administration and Economics / University of Baghdad، Volume (24)، Issue (105)، 2018.

(8Al-Shawi، Sari Harith، the development of the relationship between the law and the regulations and its impact on the rules for distributing jurisdiction between the legislative and executive bodies، Journal of Legal Sciences، College of Law/University of Baghdad، Volume (35)، Issue (2)، 2020.

(9Sharif، Maitham Handal، Indictment and Trial of the Head and Members of the Executive Authority، Journal of Legal Sciences، College of Law/University of Baghdad، Volume (37)، Issue (2)، 2022.

(10Al-Salhi، Ban Salah، Investments and Tax Exemptions، Journal of Legal Sciences، College of Law/University of Baghdad، Volume (27)، Issue (1)، 2012، 168.

(11Al-Tayyar، Rawafed، The legal impact of the head of state's refusal to ratify draft laws in parliamentary systems، a comparative study، Al-، Iklil for Humanitarian Studies (Journal)، Volume (2)، Issue (Special to the Proceedings of the Tunis Conference)، Iraq، 2021.

12) Akar، Wissam Hadi، the political system and parliamentary life in Iran for the years 1979-1996، Journal of Arts، College of Arts/University of Baghdad، Issue (113)، 2015.Sixth: University theses and dissertations:-

- Persian:-

1. Ameli، Mahara، Effects of Treaties in Time and Place in the Legislature and Experience of the Islamic Republic of Iran، Central Tehran Branch of Law Faculty/Islamic Azad University 2005.
2. Mir، Mahdi Mal، Eight years of Hashemi Rafsanjani's presidency، School of Law and Political Science/Tehran University، 2013.

- Arabic:-

1. Abdul Karim، Azhar Abdul Rahman، American-Chinese relations، a historical study، doctoral thesis، College of Education/University of Basra، Basra، 2010.
2. Ghafel، Abdul Azim Karim، Public Policy Makers in the Islamic Republic of Iran after 1989، Master's Thesis، College of Political Science/University of Baghdad، 2013. .

Seventh: Newspapers:-

1. Jmhori Islamie: 1369، No. 3332.
2. Jmhori Islamie: 1369، No. 3371.
3. Jmhori Islamie: 1370، No. 34465.
4. Jmhori Islamie: 1370، No. 3466.
5. Jmhori Islamie: 1370، No. 3486.
6. Jmhori Islamie: 1370، No. 3486.
7. Jmhori Islamie: 1370، No. 3599.
8. Kihan: 1370، No. 13333
9. Kihan: 1370، No. 13358.
10. Kihan: 1370، No. 14328.
11. Quds: 1370، No. 144.
12. Result: 1371، No. 1837.
13. Salam: 1370، No. 1377.
14. Salam: 1370، No. 17.
15. Salam: 1370، No. 2440.
16. Salam: 1370، No. 36.
17. Salam: 1370، No. 36.
18. Salam: 1370، No. 47.
19. Salam: 1370، No. 5.
20. Salam: 1371، No. 244.

The effectiveness of academic parliamentary elites in monitoring the executive authority of the Islamic Republic of Iran 1988-1992

Assist lect. Abeer Wafeeq Shafeeq
The General Directorate of Education in Baghdad Al-Karkh /1
abeerwafeeq@yahoo.com

Prof Dr: Sabah Mahdi Rmaid
College of Education Ibn Rushd for Humanities- Baghdad
Sabahrmaid1962@yahoo.com

Keywords: modern history. - Parliamentary elites - Iran

Summary:

The study reviewed the activities and events of the academic parliamentary elite in the Iranian Shura Council and its influential role in monitoring state institutions، especially the executive power . This was followed in the context of three main investigations، the first dealt with (preface) the Shura Council and the executive authority ،The second was devoted to the contribution of the academic parliamentary elites in monitoring the performance of the government، and the third topic shed light on the role of these elites and their effectiveness in questioning members of the executive authority in (1988-1992)، and concluded with the presentation of conclusions، proposals and recommendations .